

مورغان ستانلي السعودية

الركيزة ٣ تقرير الإفصاحات التنظيمية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

جدول المحتويات

٣	١: نظرة عامة والمقاييس الرئيسية
٤	٢: الإطار التنظيمي
٤	٣: إدارة المخاطر
٩	٤: أساس الإعداد والربط بالحسابات المالية
١٠	٥: إدارة رأس المال
١١	٦: موارد رأس المال
١٢	٧: المخاطر الائتمانية
١٨	٨: مخاطر السوق
١٩	٩: المخاطر التشغيلية
٢١	١٠: مخاطر السيولة
٢٢	١١: الملحق ١: متطلبات رأس المال
٢٢	١٢: الملحق ٢: ترجيحات المخاطر لتعرضات الأنشطة غير التجارية
٢٣	١٣: الملحق ٣: قائمة الاختصارات

الأشكال

٥	الشكل ١: إطار إدارة المخاطر
٩	الشكل ٢: هيكل لجان مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية

الجداول

٣	الجدول ١-١: متطلبات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال
١٢	الجدول ١-٦: الفئة الأولى والثانية من رأس المال
١٣	الجدول ١-٧ (أ): التصنيفات طويلة الأجل للأطراف المقابلة
١٣	الجدول ١-٧ (ب): التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة
١٥	الجدول ٢-٧: فئات التعرض للمخاطر وأوزان المخاطر
١٦	الجدول ٣-٧: إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية
١٦	الجدول ٤-٧: التعرض للمخاطر الائتمانية
١٧	الجدول ٥-٧: تفصيل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية
١٧	الجدول ٦-٧: الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها
١٨	الجدول ٧-٧: التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة
١٩	الجدول ٨-١: الأنشطة التجارية
٢٠	الجدول ١٠-١: معدل السيولة
٢١	الجدول ١٠-٢: سيناريو الضغط

١. نظرة عامة والمقاييس الرئيسية

مورغان ستانلي السعودية التي يشار إليها بلفظ ("الشركة") هي شركة مساهمة مغلقة تأسست في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية التي يشار إليها بلفظ ("المملكة") وسُجِلت بها بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٢٤١٤٤ بتاريخ ١٨ رمضان ١٤٢٧ هـ (الموافق ٧ أكتوبر ٢٠٠٦ م). والشركة مسجلة على العنوان التالي: الطابق ١٠، برج الراشد، ٧٩٣١، طريق الملك سعود، الرياض ١٢٦٢١، المملكة العربية السعودية.

تعمل الشركة في مجال التعاملات والإدارة وترتيب الصفقات وتقديم خدمات الحفظ والاستشارات على النحو المصرح به من قبل هيئة السوق المالية التي يشار إليها بلفظ ("الهيئة") بموجب الترخيص رقم ٣٧-٠٦٠٤٤ الصادر بتاريخ ٢ جمادى الثاني ١٤٢٨ هـ (الموافق ١٧ يونيو ٢٠٠٧ م).

المقاييس الرئيسية

الجدول ١-١: متطلبات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال

ألف ريال سعودي

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٢٤٥,٠٩٢	٢٥٥,٦٤٥	إجمالي قاعدة رأس المال (الرجاء الرجوع إلى الجدول ١-٦)
		متطلبات رأس المال
٣٢,٦٢٦	٣٢,٠٠٤	إجمالي المخاطر الائتمانية
٢٧٩	٣٩	إجمالي مخاطر سوق المال
١٩,٥٧٨	٢٢,١١٦	إجمالي المخاطر التشغيلية
٥٢,٤٨٣	٥٤,١٥٩	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
١٩٢,٦٠٩	٢٠١,٤٨٦	الفائض (العجز) في رأس المال *
٤,٦٧	٤,٧٢	نسبة إجمالي رأس المال (الوقت)

*الفائض/ (العجز) من رأس المال = إجمالي قاعدة رأس المال طرح الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

** نسبة رأس المال (الوقت) = إجمالي قاعدة رأس المال / الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

نبذة

أُسست شركة مورغان ستانلي السعودية في عام ٢٠٠٧ باستحواد شركة مورغان ستانلي على حصة أغلبية في شركة كابيتال جروب. وفي الثالث والعشرين من يونيو عام ٢٠١٥، استحوذت شركة مورغان ستانلي على الأسهم المتبقية وأصبحت الشركة مملوكة لها بالكامل.

مورغان ستانلي الشرق الأوسط هي الشركة الأم المباشرة لشركة مورغان ستانلي السعودية والمساهم الرئيسي بها، وهي مؤسسة بولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية. أما مورغان ستانلي فهي الشركة الأم النهائية التابعة لها شركة مورغان ستانلي السعودية والكيان المسيطر عليها، وتشكل كل من شركة مورغان ستانلي السعودية بالاقتران مع شركة مورغان ستانلي والشركات الأخرى التابعة لها مجموعة مورغان ستانلي (يُشار إليها فيما يلي باسم "مجموعة مورغان ستانلي"). تأسست شركة مورغان ستانلي بولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن الحصول على نسخ من قوائمها المالية من الموقع www.morganstanley.com/investorrelations.

وشركة مورغان ستانلي السعودية هي مجموعة فرعية مملوكة بالكامل لمجموعة مورغان ستانلي. والمعلومات المُفصّل عنها في هذه الوثيقة ليست مؤشراً بالضرورة على مجموعة مورغان ستانلي برمتها، ولا ممثلاً شاملاً لنشاط مجموعة مورغان ستانلي في أي إقليم بعينه. وعلى المستثمرين أو أصحاب المصلحة أو الدائنين أو غيرهم من المستخدمين الراغبين في الحصول على معلومات عن سياسات كفاية رأس المال والتعرض للمخاطر وإدارة المخاطر الرجوع إلى الإفصاحات العامة لمجموعة مورغان ستانلي.

يمكن الاطلاع على تفاصيل إفصاح الركيزة الثالثة الأخير لمجموعة مورغان ستانلي على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.morganstanley.com/about-us-ir/pillar-us>

يمكن الاطلاع على تفاصيل الإفصاح الأخير عن نسبة تغطية السيولة لمجموعة مورغان ستانلي على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.morganstanley.com/about-us-ir/lcr-disclosures-us>

مورغان ستانلي مدرجة في بورصة نيويورك ومُطالبة بموجب هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بتسجيل الإفصاحات العامة، بما في ذلك التقارير السنوية بشأن نموذج K-10، والتقارير ربع السنوية بشأن النموذج Q-10، ويمكن الاطلاع على التفاصيل ذات الصلة على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.morganstanley.com/pub/content/msdotcom/en/about-us-ir/sec-filings>

٢. الإطار التنظيمي

يوفر اتفاق بازل لرؤوس الأموال إطاراً تنظيمياً عالمياً لرأس المال والسيولة. وخضع هذا الاتفاق للتنقيح في عام ٢٠١٠ في أعقاب الأزمة المالية من خلال عدد من الإصلاحات يُطلق عليها إجمالاً اتفاق بازل الثالث، ودخل اتفاق بازل لرؤوس الأموال المنقح طور التنفيذ في الاتحاد الأوروبي من خلال التوجيه المتعلق بمتطلبات رأس المال ولائحة متطلبات رأس المال (ويُشار إليهما معاً بلفظ "التوجيه الرابع المتعلق بمتطلبات رأس المال"). وتم العمل بهذه المتطلبات الجديدة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٤ م.

يتكون الإطار من ثلاث "ركائز":

- الركيزة الأولى - الحد الأدنى من متطلبات رأس المال: تُعرّف قواعد حساب المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية.
- الركيزة الثانية - تتطلب عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي من المؤسسات إجراء تقييم ذاتي لمستوى رأس المال الذي يدعم بشكل كافٍ جميع المخاطر الحالية والمستقبلية ذات الصلة في أعمالها.
- الركيزة الثالثة - الانضباط داخل السوق: تتطلب إجراء إفصاحات مستفيضة حتى يتمكن المستثمرون والمشاركون الآخرون في السوق من إدراك كفاية رأس المال والتعرض لمخاطر محددة فضلاً عن عمليات إدارة المخاطر للشركات الفردية.

تراعي شركة مورغان ستانلي السعودية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الذي تنص عليه قواعد الكفاية المالية الصادرة عن لهيئة السوق المالية (يُشار إليها فيما بعد باسم "قواعد الكفاية المالية"). أُعد تقرير إفصاح الركيزة الثالثة (يُشار إليه فيما يلي باسم "إفصاح الركيزة الثالثة") وأُصدِر وفقاً للمادة ٦٨ من قواعد الكفاية المالية. ويوضح إفصاح الركيزة الثالثة الأساس الذي تمتثل الشركة بناءً عليه لمتطلبات رأس المال والمعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر لديها. وقد أُعد وفقاً لـ "النموذج المقترح لإفصاح الركيزة الثالثة" الذي نُشر في ١٥ ديسمبر عام ٢٠١٤، والذي يحدد الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات السنوية للسوق على النحو الذي تُشير إليه المادة ٦٨ من قواعد الكفاية المالية. تتوفر نسخة من إفصاح الركيزة الثالثة لشركة مورغان ستانلي السعودية على الرابط التالي:

<https://www.morganstanley.com/about-us/global-offices/europe-middle-east-africa/saudi-arabia#RegulatoryDocumentation>

٣. إدارة المخاطر

أهداف إدارة المخاطر

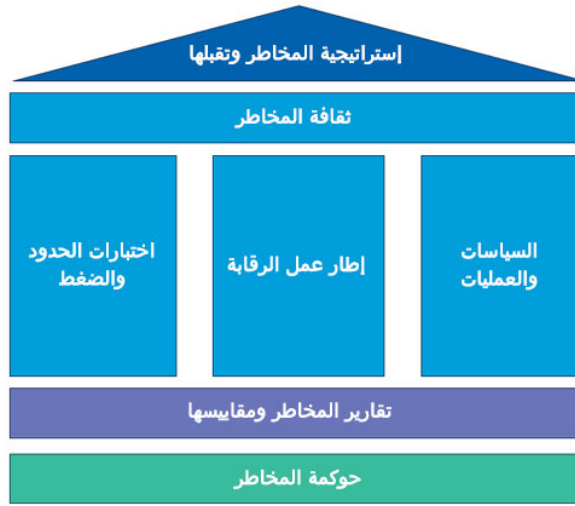
إستراتيجية العمل هي بمثابة محرك رئيسي لنموذج أعمال الشركة والذي بدوره يوجه إستراتيجية المخاطر ومجموعة المخاطر المترتبة عليها في الشركة. ويتم النظر في إستراتيجية الأعمال وتقييم المخاطر ومواءمتها أثناء اجتماعات الإدارة المنتظمة أو في اجتماعات مجلس الإدارة أو على نحوٍ أكثر تكراراً إذا لزم الأمر.

تتحمل الشركة مجموعة من المخاطر في سبيل الاضطلاع بأنشطتها التجارية. يتمثل هدف إدارة المخاطر في كل مجال من مجالات المخاطر في اتباع أفضل الممارسات المتاحة والالتزام بمتطلبات هيئة السوق المالية؛ أي تحديد أبعاد المخاطر المختلفة وحصصها ورصدها وإدارتها بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل. علماً بأنّ الشركة قادرة على تعظيم العائدات التي يرمي الهدف منها إلى تحسين عائد مساهمي الشركة، مع الحفاظ على درجة التعرض للمخاطر في إطار معايير محددة.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن مخاطر الخسارة هي نتيجة حتمية لأنشطة الأعمال التجارية لشركة مورغان ستانلي السعودية، وتعتبر إدارة المخاطر الفعالة أمراً حيوياً لنجاح الشركة. ويعمل إطار عمل إدارة المخاطر بمجموعة مورغان ستانلي والشركة بشكل مناسب. يرد في الشكل (١) توضيح للعناصر الرئيسية لإطار عمل إدارة المخاطر في الشركة، التي تتماشى مع مثلثها في مجموعة مورغان ستانلي.

الشكل ١: إطار عمل إدارة المخاطر



إستراتيجية المخاطر وتقبلها

يمثل إطار تقبل المخاطر بالشركة مستوى ونوع المخاطر الكلي الذي يمكن للشركة أن تتحمله من أجل تنفيذ إستراتيجية عملها والعوائد ذات الصلة بالمساهمين وحماية رأس المال وموارد السيولة، مع الحماية من المصادر الرئيسية للمخاطر مثل تقلب الأرباح والإعسار والمخاطر غير المالية الأخرى المتعلقة بالسمعة وحوكمة الشركات. المراجعة السنوية لبيان تقبل الشركة للمخاطر تأخذ في الاعتبار أي مخاطر جديدة تُحدّد من خلال عملية تحديد المخاطر نتيجة للتغيرات في إستراتيجية أعمال الشركة وأي تغييرات في تقبل المخاطر ناشئة عن التغيرات في ظروف السوق.

ويمكن تلخيص تقبل الشركة للمخاطر من خلال الأبعاد التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

- الأرباح المعرضة للخطر - تهدف الشركة إلى تقديم نموذج أعمال مستدام يحقق حضورًا إستراتيجيًا لأعمالها الأساسية، بما يستهدف الأرباح الثابتة، وتراكم الأرباح مما يسمح بتحقيق زيادات على رأس المال وتحقيق كفاءة الإنفاق.
- أهداف رأس المال - الحفاظ على كفاية رأس المال بما يتجاوز الحد الأدنى الداخلي المحدد للشركة.
- تحمل المخاطر - خسائر المخاطر التشغيلية
- الأهداف غير المالية مثل الامتثال للمتطلبات التنظيمية وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن بيان تقبل المخاطر المخاطر النوعية عبر مختلف أنواع المخاطر مثل المخاطر المتعلقة بالسمعة والسلوك.

ويهدف مستوى تقبل الشركة للمخاطر النوعية والبيانات التي تصدرها بشأن مستوى تحملها للمخاطر وحدود المخاطر الكمية جميعها إلى ضمان تنفيذ أعمال الشركة بما يتماشى مع قابلية تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة وكذلك حماية سمعة الشركة في ظل البيئات العادية والمضغوطة.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إستراتيجية العمل وتقبل المخاطر بشكل عام في الشركة. وينعكس ذلك في شكل الأهداف والحدود ودرجات تحمل المخاطر للتأكد من ممارسة أعمال الشركة في ضوء تلك القيود.

يتمثل حجر الزاوية في تقبل الشركة للمخاطر في تنفيذ إستراتيجية الأعمال من خلال المخاطرة المدروسة التي تحمي قاعدة رأس المال الشركة وامتيازاتها. فالمخاطر المالية، مثل المخاطر المرتبطة بالسوق والائتمان والسيولة والأرباح متأصلة في أعمالها، ويتم تحملها بغرض توليد عوائد إيجابية مناسبة معدلة حسب المخاطر لمساهمي الشركة. ويمكن أن تنشأ المخاطر المالية بفعل تقلبات السوق أو بيئة الاقتصاد الكلي أو بفعل عوامل أخرى مثل تغير المناخ. وتنشأ المخاطر غير المالية، مثل المخاطر التشغيلية والمتعلقة بالامتثال والسمعة والسلوك، في المقام الأول بفعل إطار توفير الخدمات والعمليات التجارية. ولا تُقدّم الشركة على تنفيذ معاملات أو ممارسات تجارية أو الارتباط مع عملاء أو أطراف مقابلة، إذا كان من المحتمل أن يتمخض عن ذلك مخاطر جسيمة تتعلق بالامتيازات ومن شأنه أن يعرض سمعة الشركة للخطر.

وتُعرف الأرباح المعرضة للخطر بأنها تهدف إلى تقديم نموذج أعمال مستدام يحقق حضورًا إستراتيجيًا لأعمالها/بلدانها الأساسية، بما يستهدف الأرباح الثابتة، وتراكم الأرباح مما يسمح بتحقيق زيادات على رأس المال وتحقيق كفاءة الإنفاق. ويحدد إطار تحديد المخاطر

مسؤوليات تحديد وتقييم المخاطر التي تظهر في الظروف الطبيعية والمضغوطة، بما في ذلك الأرباح المعرضة للخطر والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

فيما يتعلق بمخاطر الامتثال، تسعى الشركة إلى الامتثال للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجرام المالية. تسعى الشركة إلى تجنب المعاملات أو الأنشطة التجارية أو التصرفات الناجمة عن الموظفين أو الوحدات أو العملاء أو الأطراف المقابلة التي تؤدي إلى انتهاك التزامات الشركة بالامتثال.

وتماشياً مع مجموعة مورغان ستانلي، عرّفت الشركة مخاطر السلوك بالمخاطر ذات الآثار السلبية على العملاء أو الأسواق أو سمعة الشركة نتيجة لسلوك الشركة و/أو موظفيها. ويشمل السلوك التصرفات المتعمدة وغير المتعمدة على حد سواء.

وتصنف مخاطر السمعة، التي يُشار إليها أحياناً بمخاطر الامتيازات، المخاطر المحتملة المرتبطة بطريقة تنفيذ مجموعة مورغان ستانلي والشركة لأعمالهما وبتصورات الأطراف الخارجية عن المجموعة والشركة بما في ذلك أصحاب المصلحة والعملاء والجهات التنظيمية والعامّة. ووفقاً لما تلتزم به مجموعة مورغان ستانلي، تسعى الشركة إلى تجنب النشاط الذي قد ينطوي على مخاطر تتعلق بالسلوك أو السمعة. ومع ذلك، تفر الشركة بأن مخاطر السلوك أو مخاطر السمعة أمر لا بد منه في ممارسة الأعمال ومن ثم لا يمكن التخلص منها بالكامل.

ثقافة المخاطر

ترسخ ثقافة المخاطر الخاصة بمجموعة مورغان ستانلي في خمس مبادئ رئيسية هي: النزاهة والشمولية والاستقلالية والمساءلة والشفافية. وتُنفذ هذه الثقافة من خلال إطار إدارة المخاطر المؤسسية الخاص بالشركة والعديد من خطوط الدفاع.

هذا وتتبنى الشركة ثقافة مخاطر سليمة تُشجع على الحوار المفتوح والتحدي الفعال وتصعيد المخاطر والإبلاغ عنها إلى الإدارة العليا ومجلس إدارة الشركة والهيئة التنظيمية إلى جانب الإفصاحات الخارجية عن المسائل المتعلقة بالمخاطر. وعملية تطوير ثقافة مخاطر الشركة هي عملية مستمرة وقائمة على التزام الشركة المتمثل في "اتخاذ الإجراءات الصحيحة" وقيمها المتمثلة في أن إدارة المخاطر هي مسؤولية كل موظف.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة عن ترسيخ ثقافة المخاطر وضمان وجود إطار عمل فعال ومناسب لإدارة المخاطر. بيان الشركة لقابلية تحمل المخاطر هو جزء لا يتجزأ من ثقافة المخاطر لدى مجموعة مورغان ستانلي ويرتبط بخطتها الاستراتيجية والرأسمالية والمالية قصيرة وطويلة الأجل، فضلاً عن برامج التعويضات.

تتولى إدارتي الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا والشركة مسؤولية الترويج لثقافة امتثال قوية وتحديد نموذج تشغيلي ووضع معايير لإدارة مخاطر الامتثال، فضلاً عن تقييم مخاطر الالتزام والتخفيف من شدتها وإعداد التقارير بشأنها والحفاظ على برنامج قائم على المخاطر لمراقبة إدارة مخاطر الامتثال واختبارها من قبل أصحاب المخاطر بشأن الشركة. كما أنه مسؤول عن تزويد الإدارة والموظفين بالمشورة والإرشادات (بما في ذلك السياسات والإجراءات عند الاقتضاء) وكذلك التدريب المتعلق بتطبيق القوانين واللوائح والسياسات المتعلقة بمسؤولياتهم وإدارة إطار إعداد تقارير مخاطر الامتثال على مستوى الشركة ومراجعة المنتجات والأنشطة التجارية الجديدة ودعم وتسهيل إطار العمل لإدارة الاتصالات المهمة مع الجهات التنظيمية والعلاقات التنظيمية. وتعزز ذلك قواعد السلوك التي تحدد المعايير العالية للسلوك الأخلاقي المتوقع من جميع الموظفين.

وتتولى إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا أيضاً مسؤولية وضع إطار شامل لمخاطر السلوك وتطويره وتنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالامتثال المنصوص عليها في [ملحق سياسة إدارة مخاطر السلوك الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ومجموعة مورغان ستانلي العالمية](#)، المكمل لسياسة إدارة مخاطر السلوك العالمية. تضع [إجراءات خرق قواعد السلوك الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا](#) إجراءات ترمي إلى تحديد حوادث السلوك الجوهريّة وتصعيدها والتحقق فيها والإبلاغ عنها وكذلك الإبلاغ عن المخاوف المصعدة ومعالجتها.

سياسات المخاطر وعملياتها

لدى مجموعة مورغان ستانلي عدد من السياسات والعمليات الراسخة التي تحدد المعايير التي تحكم تحديد أنواع المخاطر المختلفة التي تنطوي عليها أنشطة أعمالها وتقييمها ومراقبتها وإدارتها والتخفيف من حدتها. وقد تم تنفيذ سياسات إدارة مخاطر محددة للتعامل مع متطلبات الأعمال المحلية والتنظيمية عند الاقتضاء. وتحظى هذه السياسات بموافقة مجلس إدارة الشركة ويتم مراجعتها بشكل سنوي.

توضّح إستراتيجية مخاطر الشركة من خلال سياسات إدارة مخاطر المجموعة مدعومةً بهياكل الحد المناسبة واختبارات الضغط. وتقدم هذه السياسات، التي تتبناها الشركة، إطار عمل متكامل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة في الشركة. وإذا تعارضت سياسة إدارة المخاطر لدى المجموعة مع أي من القوانين واللوائح المحلية، فإنّ اللوائح المحلية تحل محل متطلبات السياسة الداخلية للمجموعة.

إطار عمل الرقابة

وفقًا لمجموعة مورغان ستانلي، تطبق الشركة إطار رقابة يتطابق مع نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، مع تحديد واضح للمسؤوليات بين وحدات الأعمال ووظائف الدعم (الخط الأول)، وإدارة المخاطر المستقلة (الخط الثاني) وإدارة التدقيق الداخلي (الخط الثالث).

وحدات الأعمال ووظائف الدعم (مثل العمليات، والتكنولوجيا، والشؤون القانونية، وما إلى ذلك) هي الأكثر عرضة للمخاطر، وهي من تلقى إليها مسؤولية إدارة المخاطر المرتبطة بالأنشطة بما يتماشى مع تقبل المخاطر لدى المجموعة ومبادئها. فهي من تضع ضوابط للامتثال للسياسات والإجراءات وتتأكد من الامتثال للقوانين والقواعد واللوائح السارية.

يقدم قسم الشؤون القانونية والامتثال بالشركة المشورة القانونية والتنظيمية لحماية وضع الشركة المالي وسمعتها ولمساعدة أعمال الشركة وعملياتها في إدراك المخاطر القانونية والامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالخدمات المالية ذات الصلة وسياسات مجموعة مورغان ستانلي ومعاييرها.

وتعمل إدارة المخاطر المستقلة على تحديد المخاطر وتقييمها ورصدها وإدارتها. وتشمل إدارة المخاطر المستقلة، على سبيل المثال، المهام التي يؤديها قسم المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وإدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بما في ذلك قسم الجرائم المالية العالمية ومراقبة المنتجات والتقييم (جزء من القسم المالي).

يتولى مدير إدارة المخاطر لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (الذي يشار إليه بلفظ "كبير موظفي المخاطر") الإشراف على قسم المخاطر في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. ويعتبر قسم المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا مستقلاً عن وحدات الأعمال ووظائف الدعم، ويساعد الإدارة العليا ولجنة المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في رصد المخاطر وإدارتها من خلال عدد من عمليات الرقابة.

يدير إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا مدير إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا الذي يتبع في نهاية المطاف رئيس الشؤون القانونية في المجموعة. تحتفظ إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ببرنامج مستقل لإدارة مخاطر الامتثال على مستوى المؤسسة تكون بموجبه الإدارة المذكورة مسؤولة عن الترويج لثقافة امتثال قوية.

يمثل قسم التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث وهو مصدر ضمان مستقل لمجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بالرقابة المالية والتشغيلية ورقابة الامتثال. ويتبع قسم التدقيق الداخلي بالشركة لجنة المراجعة بالشركة وهو قسم مستقل عن وحدة تصريف الأعمال ومهام الدعم وإدارة المخاطر. يوفر التدقيق الداخلي ضماناً مستقلاً بشأن جودة التصميم والفعالية التشغيلية لبيئة الرقابة الداخلية في الشركة، وإدارة المخاطر وأنظمة الحوكمة وعمليات الرقابة باستخدام نموذج تغطية التدقيق القائم على المخاطر ومنهجية تنفيذ التدقيق التي تم إعدادها بما يتماشى مع معايير التدقيق المهنية.

خلال عام ٢٠٢٠، تم تعيين رئيس جديد لإدارة المخاطر في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. لم تطرأ أي تغييرات على رؤساء أقسام الامتثال والشؤون القانونية والتدقيق الداخلي لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

كما لا توجد تغييرات جوهرية من المقرر تطبيقها على إطار الضوابط الداخلية أو مهام إدارة المخاطر.

الحدود وتحمل المخاطر

يضع مجلس الإدارة السياسة العامة بدءاً من المستويات العليا من خلال تحديد إستراتيجية أعمال الشركة وقابلية تحمل المخاطر وأطر كفاية رأس المال والسيولة. ويُترجم ذلك إلى مجموعة شاملة من الحدود وأطر تحمل المخاطر للتأكد من ممارسة أعمال الشركة في حدود تلك القيود. وبالإضافة إلى مخاطر الركيزة الأولى، تشمل المخاطر الأخرى التي تتم مراقبتها بانتظام مخاطر السلوك ومخاطر الامتثال ومخاطر السمعة والأرباح المعرضة للمخاطر. وتتم مراقبة الأداء في سبيل تحقيق هذه الأهداف والحدود والإبلاغ عنها إلى مجلس الإدارة بصورة سنوية. وتتم مراجعة هذه الحدود وتنقيحها بصورة دورية، بحسب ما يكون مناسباً، ويراجعها مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل في السنة.

اختبار الضغط

يُعتبر اختبار الضغط واحداً من أدوات إدارة المخاطر الأساسية الخاصة بالشركة وبمجموعة مورغان ستانلي المستخدمة في تحديد أثر أوجه الضغط الشديدة على محافظها وقياسه. فهو يحدد عدداً من العمليات والقرارات ذات الصلة. كما يكمل مقاييس المخاطر الأخرى في الشركة من خلال توفير نهج واضح ومرن لقياس قدرة الشركة على تحمل العديد من السيناريوهات بدرجات متفاوتة من الشدة المرتبطة بظروف السوق الحالية والتوقعات المستقبلية. ويُستخدم اختبار الضغط تحديداً للأغراض التالية:

- إدارة المخاطر: تحديد المخاطر أو مواطن الضعف وتقييمها وإدارتها
- تراكم المخاطر: تقييم حجم المخاطر المتراكمة فيما يتعلق بالخسائر في الصدمات العكسية.
- تخطيط رأس المال والسيولة: اختبار خطط رأس المال والسيولة تحت الظروف المضغوطة

تقارير المخاطر وتقييمها

يتم إضفاء الصفة الرسمية على إطار عمل رصد المخاطر وإعداد التقارير بشأنها أيضًا من أجل تقديم التحديثات في الوقت المناسب والتحديثات الدورية للإدارة العليا بشأن تعرض الشركة للمخاطر للإبلاغ عن إجراءات صنع القرار والحد من المخاطر.

يتم دعم قدرات الإبلاغ عن المخاطر من خلال بنية تحتية جيدة المراقبة، بما في ذلك أنظمة المخاطر في المكتب الأممي ونظم إدارة المخاطر في مجموعة مورغان ستانلي.

حوكمة المخاطر

تلقي على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية فهم طبيعة ومستوى المخاطر التي تواجه الشركة ومدى ارتباط هذه المخاطر بمستويات رأس المال الكافية. كما أنه مسؤول عن الإشراف على إستراتيجية الشركة ويحدد مدى تحمل الشركة للمخاطر الرئيسية التي يأتي بها تنفيذ الإستراتيجية أو من المرجح أن يأتي بها. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد مجلس الإدارة حدود رأس المال الخاصة بالشركة.

وقد كلف مجلس الإدارة لجنة التدقيق لتقديم العون والمشورة له فيما يتعلق بإفصاح الركيزة الثالثة وغيرها من الأمور. وتشمل اللجان الأخرى التي تقدم العون لمجلس الإدارة لجان الامتثال والتعيين والمكافآت. يوضح الشكل ٢ تكوين المجلس ولجانه.

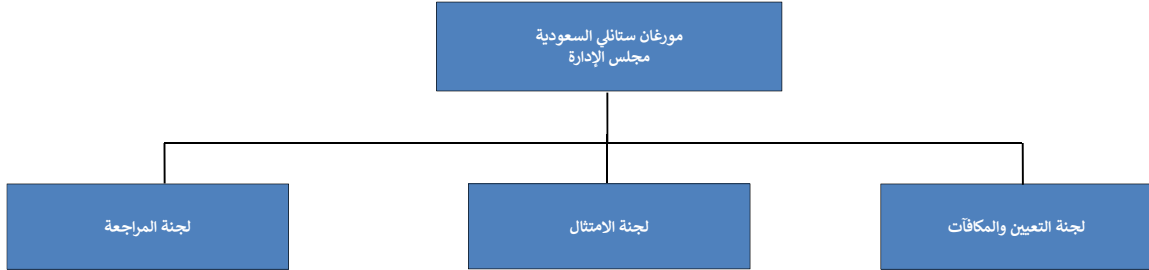
لجان مجلس إدارة الشركة

تم تعيين لجنة المراجعة من قبل مجلس إدارة الشركة لتقديم المساعدة والتوجيه لمجلس إدارة الشركة في مراقبة: (١) الإبلاغ المالي؛ (٢) الضوابط الداخلية؛ (٣) الإبلاغ التنظيمي؛ (٤) التدقيق الداخلي؛ (٥) المدققين الخارجيين.

تتبع لجنة الامتثال مجلس إدارة الشركة وتقدم له المشورة بشأن المسائل القانونية والمتعلقة بالامتثال التي تؤثر على الشركة، بما في ذلك إثارة قضايا الامتثال التنظيمية وتقديم تقييمات اللوائح الجديدة.

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت بيانات وتوصيات على أساس ربع سنوي إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بمسائل الموارد البشرية والمكافآت التي تؤثر على الشركة.

الشكل ٢: هيكل لجان مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية



٤. أساس الإعداد والربط بالحسابات المالية

القوائم المالية

لا تشكل هذه الوثيقة مجموعة من القوائم المالية، كما لا تعتبر بأي حال من قبيل البيانات الاستشرافية. أعدت القوائم المالية المراجعة لشركة مورغان ستانلي السعودية بموجب لوائح الأشخاص المرخص لهم الصادرة من قبل هيئة السوق المالية. ويشمل ذلك القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، باستثناء الأصول المحتفظ بها في صناديق استثمارية أو لأغراض ائتمانية فهي لا تعامل كأصول عائدة للشركة. وتتوافق هذه المعاملة مع التعميم الصادر عن هيئة السوق المالية بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٧ م الذي يشير إلى القرار المؤرخ في ١٤٣٨/٣/٢٠ هـ (الموافق ١٩ ديسمبر ٢٠١٦ م). وبالتالي، لم تُدرج هذه الأصول في القوائم المالية للشركة.

تتوافق القوائم المالية لشركة مورغان ستانلي السعودية، بصيغتها التي وافق عليها مجلس إدارة الشركة ("مجلس الإدارة") ولجنة المراجعة التابعة لها، مع مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المقررة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تستند جميع الجداول الواردة في إفصاحات الركيزة الثالثة إلى القوائم المالية المراجعة لشركة مورغان ستانلي السعودية ونموذج كفاية رأس المال. وتتوفر نسخة من القوائم المالية لشركة مورغان ستانلي السعودية على:

<https://www.morganstanley.com/about-us/global-offices/europe-middle-east-africa/saudi-arabia#RegulatoryDocumentation>

السياسات والإجراءات

يتمثل الغرض من إفصاحات الركيزة الثالثة في قيام المتعاملين في السوق بتقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات المتعلقة بنطاق التطبيق والتعرض لمخاطر رأس المال وعمليات تقييم المخاطر، وبالتالي كفاية رأس مال الشركة. وتطبق مجموعة مورغان ستانلي سياسات وإجراءات لتقييم مدى ملاءمة إفصاحات الركيزة الثالثة للشركة. ولا يتعين على مراجع حسابات شركة مورغان ستانلي السعودية مراجعة إفصاحات الركيزة الثالثة، ولم تخضع هذه الإفصاحات للمراجعة مطلقاً.

يستند إفصاح الركيزة الثالثة لشركة مورغان ستانلي السعودية اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م إلى المبادئ التوجيهية التي تشير إليها المادة ٦٨ من قواعد الكفاية المالية التي ينشرها جميع الأشخاص المصرح لهم المرخص لهم بمزاولة أنشطة التعامل والإدارة والحفظ أو أي منهما.

٥. إدارة رأس المال

تعتبر شركة مورغان ستانلي السعودية رأس المال مصدرًا هامًا للقوة المالية. حيث أنها تدير رأس المال وتراقبه بفاعلية بما يتماشى مع السياسات والإجراءات المعتمدة وبما يمتثل للمتطلبات التنظيمية المحلية.

ووفقاً لسياسات إدارة رأس المال المتبعة في مجموعة مورغان ستانلي، تُدير شركة مورغان ستانلي السعودية وضعها المالي بناء على جملة أمور من بينها فرص الأعمال التجارية وتقبل المخاطر وتوافر رأس المال ومعدل العائدات إلى جانب سياسات رأس المال الداخلية والمتطلبات التنظيمية وإرشادات وكالات التصنيف. وبناء عليه، فقد تعمل على تعديل قاعدة رأس المال في المستقبل لمواجهة الاحتياجات المتغيرة لأعمالها. ويُحدد المستوى الملائم لرأس المال على مستوى الكيان القانوني لضمان قدرة الكيان للاستمرار كمنشأة عاملة وضمان تلبية جميع المتطلبات التنظيمية لرأس المال. وتم تحديد المكونات الرئيسية لإطار إدارة رأس المال الذي اعتمده شركة مورغان ستانلي السعودية في سياسة عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي لدى الشركة، وقد تناولت هذه المكونات مسائل تتعلق بتقييم رأس المال بناءً على المخاطر الزمنية والروافع المالية، إلى جانب توقعات رأس المال المتوقعة واختبارات الضغط.

تُجري شركة مورغان ستانلي السعودية عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي مرة واحدة على الأقل في العام بغرض قياس حجم كافة المخاطر الجوهرية ورصدها وإعداد التقارير بشأنها واعتماد عملية تخطيط فعالة لرأس المال من أجل ضمان توافر رأس مال كافٍ لتنفيذ الأنشطة التجارية المعتادة فضلاً عن السيناريوهات المحتملة الأخرى.

عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي هي أداة رئيسية تُستخدم لإبلاغ مجلس لجنة المراجعة بشركة مورغان ستانلي السعودية ومجلس إدارتها بخصوص حجم المخاطر وكفاية رأس المال. عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي لشركة مورغان ستانلي السعودية:

- صُممت لضمان أن المخاطر التي تتعرض لها شركة مورغان ستانلي السعودية يتم رسمتها وإدارة مخاطرها بشكل ملائم، بما في ذلك هذه المخاطر غير المحصورة أو غير المحصورة بشكل كامل بموجب الركيزة الأولى.
 - تُستخدم اختبارات الضغط لاحتساب وتقدير حجم هامش رأس مال يهدف إلى ضمان أن شركة مورغان ستانلي السعودية ستواصل التشغيل بما يتجاوز المتطلبات التنظيمية في ظل مجموعة من سيناريوهات ضغط تتراوح من شديدة إلى معقولة.
 - تُقيّم كفاية رأس المال في ظل البيئات التشغيلية العادية والمضغوطة على مدار فترة تخطيطية لرأس المال تبلغ مدتها ثلاث سنوات لضمان محافظة شركة مورغان ستانلي السعودية على وضع رأسمالي يتماشى مع المستوى الأدنى لما قبل الضغط وبعده.
- تعتبر العناصر الرئيسية لعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي جزءاً لا يتجزأ من عمليات الإدارة اليومية لشركة مورغان ستانلي السعودية وثقافة صنع القرار بها.

تهدف إدارة رأس مال شركة مورغان ستانلي السعودية إلى الحفاظ على أفضل مستوى لرأس المال، مما يمكنها من متابعة الإستراتيجيات التي ترسخ قيمةً طويلة الأمد للمساهمين، مع الاستيفاء الدائم للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي ومتطلبات رأس المال الداخلي على حدٍ سواء. يُقيّم مجلس الإدارة بصورة منتظمة مستويات رأس المال التي تحتفظ بها الشركة والخيارات الممكنة المتاحة لاستخدام رأس المال الفائض بصورة أكثر كفاءة.

تُدرِك الشركة أنّ الأرباح تمثل خط الدفاع الأول ضد الخسائر الناجمة عن مخاطر العمل. ومع ذلك، نظراً لأهمية رأس المال البالغة في ضمان استمرار القدرة على الإيفاء، فإنّ هدف الشركة يتمثل في الحفاظ على رأس المال الكافي بقدر وجود حائل يتخطى متطلبات كفاية رأس المال التنظيمي، وذلك بغية مواجهة المخاطر الناجمة عن التقلبات في قيم الأصول وتلبية متطلبات دورات الأعمال والتوسعات والمتطلبات المستقبلية. ومنذ تأسيس الشركة زاد رأس مالها على مرّ سنوات من خلال الاستبقاء على أرباحها.

يتم احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي ونسب الشركة شهرياً وإبلاغها إلى مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

تواصل الشركة تحقيق الأهداف التالية من خلال تنفيذ إطار عمل فعال لإدارة رأس المال:

- الحفاظ على رأس مال كافٍ لدعم إستراتيجية العمل الشاملة.
- دمج قرارات تخصيص رأس المال مع عملية التخطيط الإستراتيجي والمالي.
- تعزيز قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدراك مقدار المرونة الموجودة في رأس المال لدعم إستراتيجية العمل الشاملة.
- تعزيز إدراك الشركة لمتطلبات رأس المال تحت مختلف السيناريوهات الاقتصادية وسيناريوهات الضائقات المالية.
- بناء ودعم الترابط بين المخاطر ورأس المال وربط الأداء بكلٍ منها.
- استيفاء نسب كفاية رأس المال التنظيمي ووضع احتياطي حصيف.

تتم رسملة الشركة بمقدار كافي مع مراعاة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الذي تنص عليه القواعد الاحترازية لهيئة السوق المالية؛ أي أن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال قد تم استيفاؤها وتضمن إدارة الشركة احتجاز رأس مال كافٍ في جميع الأوقات لمواجهة المخاطر التي تواجه الشركة في سير أعمالها. وتدل كفاية رأس المال على قدرة الشركة على ضمان الاستخدام الفعال لرأس المال فيما يتعلق بمتطلبات العمل والنمو وحجم المخاطر مع تحقيق عوائد المساهمين وتلبية توقعاتهم.

ترد متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية وفقًا لقواعد الكفاية المالية في الجدول ١-١ (راجع الملحق ١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل):

٦. موارد رأس المال

ترد العناصر الرئيسية لموارد رأس المال الشركة في الجدول ٦-١، وهي تتألف مما يلي:

- رأس المال المدفوع أسهم رأس المال الخاص بالشركة والبالغ ٦٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي مقسم إلى ٦٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم تبلغ قيمة كل سهم منها ١٠ ريالات سعودية.
- الاحتياطيات النظامية وفقًا لنظام الشركة الأساسي، يجب أن تجنب الشركة نسبة ١٠٪ من صافي دخلها للاحتياطي النظامي إلى أن يصل ذلك الاحتياطي إلى ما يعادل نسبة ٣٠٪ من رأس المال. ولم تطرأ أي تقلبات في الاحتياطي النظامي للشركة خلال العام. علمًا بأن هذا الاحتياطي لا يخضع لتوزيع الأرباح.
- الأرباح المحتجزة التي تمت مراجعتها تمثل الأرباح غير الموزعة المتراكمة المتوفرة لتوزيعات الأرباح المستقبلية على النحو الموصي به من قبل لجنة المراجعة والذي وافق عليه مجلس الإدارة أو الواجب رسملتها في نهاية الأمر.

عناصر رأس المال لشركة مورغان ستانلي السعودية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كما يلي:

الجدول ٦-١: الفئة الأولى والثانية من رأس المال

ألف ريال سعودي

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٦٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	رأس المال المدفوع
١٩,٥٠٠	١٩,٥٠٠	الاحتياطي النظامي
١٦٤,١٦٣	١٧٤,٩٤٢	الأرباح المحتجزة التي تمت مراجعتها
(٣,٥٧١)	(٣,٧٩٧)	الاقطاعات من الفئة الأولى
٢٤٥,٠٩٢	٢٥٥,٦٤٥	إجمالي الفئة الأولى من رأس المال
٠	٠	إجمالي الفئة الثانية من رأس المال
٢٤٥,٠٩٢	٢٥٥,٦٤٥	إجمالي قاعدة رأس المال

يتألف رأس مال شركة مورغان ستانلي السعودية من الفئة الأولى فحسب من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ولا تملك الشركة الفئة الثانية من رأس المال في هيكل رأس مالها. يبلغ إجمالي قاعدة رأس المال الشركة، صافيًا من الاقطاعات، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٢٥٥,٦٤٥,٢٠٨ ريال سعودي (٢٠١٩: ٢٤٥,٠٩٢,٠٧٧ ريال سعودي)

٧. المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية هي إحدى مخاطر الركيزة الأولى الرئيسية التي تواجه الشركة. تُشير المخاطر الائتمانية والأطراف المقابلة إلى مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم وفاء مقترض أو طرف مقابل أو مُصدر بالتزاماته المالية. ويمكن تصنيف المخاطر الائتمانية التي تواجه الشركة على النحو التالي:

- مخاطر الودائع لدى المصارف.
- مخاطر الذمم المدينة للشركة وبين الشركات.

إدارة المخاطر الائتمانية

يتم إدارة التعرض للمخاطر الائتمانية على أساس عالمي، مع مراعاة كل كيان اعتباري مهم داخل مجموعة مورغان ستانلي. تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية إطار تحديد المخاطر الائتمانية وقياسها ورصدها ومراقبتها، مع ضمان الشفافية بشأن المخاطر الائتمانية الجوهرية والالتزام بالحدود المقررة وتصعيد تركيزات المخاطر إلى موظفي الإدارة العليا المختصين.

متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية ومخاطر ائتمان الطرف المقابل

يُميز الإطار التنظيمي بين متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية والمخاطر الائتمانية المقابلة. ويعكس عنصر رأس مال المخاطر الائتمانية متطلبات رأس المال التي تعزى إلى مخاطر الخسائر الناشئة عن عدم وفاء المقترض بالتزاماته والمتعلقة بالاستثمارات التي تتم في الدفاتر غير التجارية مثل الودائع لأجل التي تحتفظ بها الشركة حتى تاريخ الاستحقاق. وينشأ التعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل عن مخاطر عدم قدرة الأطراف المقابلة على الوفاء بالتزامات السداد بموجب عقود المنتجات المتداولة. ويرجع التمييز بين التعرض للمخاطر الائتمانية ومخاطر ائتمان الطرف المقابل إلى الطبيعة الثنائية للمخاطر المتعلقة بالتعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل.

تستخدم الشركة النهج القياسي المنصوص عليه بموجب متطلبات الركيزة الأولى من القواعد في حساب رأس المال التنظيمي للمخاطر الائتمانية.

- تقابل متطلبات رأس المال للأوضاع المتعلقة بالأنشطة غير التجارية نسبةً صافيةً أقل من ١٤٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر الخاصة بالشركة. ويتم إسناد كل تعرض لنشاط غير تجاري لمجموعة من فئات التعرض التي تحددها القواعد.
- تستخدم الشركة التصنيفات الائتمانية لتحديد مستوى جودة الائتمان المطابق لنوع المخاطر. تستخدم الشركة جداول مستويات التطابق التي توفرها هيئة السوق المالية لتحديد التصنيفات الائتمانية الخاصة بالوكالة ومستويات مقاييس جودة الائتمان. انظر الجدولان ١-٧ و ١-٧ (ب) أدناه:

الجدول ١-٧ (أ) التصنيفات طويلة الأجل للأطراف المقابلة

٦	٥	٤	٣	٢	١	درجة جودة الائتمان
من CCC+ فما دون	من B إلى B-	من BB إلى BB-	من BBB إلى BBB-	من A إلى A-	من AAA إلى AA-	ستاندرد أند بورز
من CCC+ فما دون	من B إلى B-	من BB إلى BB-	من BBB إلى BBB-	من A إلى A-	من AAA إلى AA-	فيتش
من Caa١ فما دون	من B١ إلى B٣	من Ba١ إلى Ba٣	من Baa١ إلى Baa٣	من A١ إلى A٣	من Aaa إلى Aa٣	موديز
من C فما دون	B	BB	BBB	من AA إلى A	AAA	كابيتال إنتلجنس

الجدول ١-٧ (ب) التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة

٤	٣	٢	١	درجة جودة الائتمان
أقل من A-٣	A-٣	A-٢	A-١، A-١+	ستاندرد أند بورز
أقل من F٣	F٣	F٢	F١، F١+	فيتش
ليس مصنّفًا على أنه Prime	P-٣	P-٢	P-١	موديز
أقل من A٣	A٣	A٢	A١	كابيتال إنتلجنس

التصنيف الائتماني

عند تحديد ترجيحات المخاطر لحالة تعرض للمخاطر، تستخدم الشركة التصنيف الائتماني المحدد من قبل هيئة السوق المالية بصورة متسقة ومستمرة. عند استخدام تصنيف ائتماني لتحديد ترجيح مخاطر التعرض، يتم تعيين ترجيح المخاطر فيما يتعلق بمستوى جودة الائتمان الخاص بالتعرض للمخاطر وفقاً لقواعد استخدام التصنيف الائتماني.

إفصاحات المخاطر الائتمانية

المطالبات المتأخرة

في الشركة، تكون كافة الفواتير مستحقة لدى إصدارها. نظراً لطبيعة الأعمال المصرفية الاستثمارية في الشركة والطبيعة طويلة الأجل للمشاريع، تختلف تواريخ استحقاق السداد باختلاف المشاريع. ومع ذلك، بوصف ما يلي أحد سياسات الشركة، فإنها تأخذ بعين الاعتبار لتوفير كلٍ من:

- تخصص مخصصات كاملة لفواتير الرسوم والعمولات التي مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ١٨٠ يوماً. وقد يتم وضع المخصصات قبل ١٨٠ يوماً حيث تحدد وحدات الأعمال القضايا المتعلقة بالتحصيل في مرحلة مبكرة.
- تستند مخصصات المصاريف الاستشارية التي لم تصدر بها فواتير إلى مرحلة الصفقة في المشاريع:
 - نشط - مخصصات لنسبة ٥٠% من المصاريف
 - معلن - مخصصات لنسبة ٠% من المصاريف
 - ناجح - (باستثناء مبالغ الفواتير الزائدة) - مخصصات لنسبة ٠% من المصاريف
 - غير ناجح - مخصصات لنسبة ١٠٠% من المصاريف
 - معلق - مخصصات لنسبة ١٠٠% من المصاريف
 - تم إسقاطه - مخصصات مصاريف بنسبة ١٠٠%

الأدوات المالية

تشمل الأصول والالتزامات المالية الودائع النقدية والودائع تحت الطلب، والذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى، والذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى. وتُقاس هذه الأدوات بدايةً بالقيمة العادلة، ثم بعدها بالتكاليف المستهلكة مخصوماً منها الخسارة الائتمانية المتوقعة. ويتم إثبات الفائدة في قائمة الدخل تحت بند "إيرادات الفائدة" أو "مصرف الفائدة" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي كما هو موضح أدناه.

وطريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لاحتساب التكلفة المستهلكة للأداة مالية وتوزيع إيرادات الفائدة أو مصروف الفائدة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. و"معدل الفائدة الفعلي" هو المعدل الذي يقوم بالتحديد بخصم مدفوعات ومقبوضات التدفقات النقدية المقدر من خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى القيمة الدفترية للأداة المالية. ويُطبق معدل العائد الفعلي عند الإثبات الأولي للأداة المالية.

انخفاض قيمة الأدوات المالية

تقيّد الشركة احتياطي الخسارة للخسارة الائتمانية المتوقعة لأصولها المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

بالنسبة للأصول المالية، تمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفارق بين التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية المتوقعة) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بعد خصم معدل الفائدة الفعلي للأصل. وعندما يكون هناك عجز ائتماني في الأصل المالي في تاريخ التقرير، يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنها الفارق بين القيمة الدفترية الإجمالية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

تعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً المبلغ المُحتسب على مدى اثني عشر شهراً المقبلة من احتمالية حدوث تقصير على أساس ربع سنوي مضروباً في معدل الخسارة عند التعثر في السداد وقيمة التعرض للتقصير، مع خصم هذه الخسائر المتوقعة وفق معدل العائد الفعلي. وتُحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستخدام القيمة الحالية المخفضة لمجموع احتمالية التقصير على أساس ربع سنوي مضروبة في معدل الخسارة عند حدوث التقصير وقيمة التعرض للتقصير، على مدى كامل العمر المتبقي للمنشأة.

وتُحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة على بعض الذمم المدينة التجارية باستخدام نهج "المصفوفة" الذي يعكس التاريخ السابق للخسائر الائتمانية على هذه الأصول المالية، مع تطبيق مستويات مختلفة من المخصصات على أساس أعمار الذمم المدينة. وبدلاً من ذلك، إذا لم يكن هناك تاريخ من الخسائر الائتمانية، وكان يُتوقع أن يستمر ذلك في المستقبل لأسباب هيكلية أو لأسباب أخرى، مثل الضمانات الإضافية أو التحسينات الائتمانية الأخرى، يتقرر أن الخسارة الائتمانية المتوقعة للأداة المالية غير جوهرية بدرجة كبيرة، وقد لا يكون من الضروري إثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

الأدوات المالية ذات العجز الائتماني

عند تقييم النقص في قيمة الأدوات المالية وفقاً لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، تحدد الشركة الأدوات المالية ذات العجز الائتماني وفقاً لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية في مجموعة مورغان ستانلي. يكون هناك عجز ائتماني في الأداة المالية عندما يكون هناك احتمال، بناءً على المعلومات والأحداث الحالية، لعدم قدرة الشركة على تحصيل جميع الدفعات المجدولة للمبلغ الأساسي أو الفائدة في تاريخ استحقاقها وفقاً لشروط الاتفاق التعاقدية.

التقصير

عند تقييم النقص في قيمة الأدوات المالية وفقاً لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، تحدد الشركة حالة التقصير وفقاً لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية في مجموعة مورغان ستانلي. ويأخذ هذا في الاعتبار إذا ما كان من غير المرجح أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية إلى الشركة بالكامل ويأخذ في الاعتبار المؤشرات النوعية، مثل خرق العهود. ويشمل تعريف التقصير أيضاً افتراضاً بأن الأصل المالي الذي مضى على استحقاقه أكثر من ٩٠ يوماً قد خضع للتقصير.

شطب الديون

تشطب الذمم المدينة التجارية وغيرها (إما جزئياً أو كلياً) عندما تُعتبر غير قابلة للتحصيل، وهذا يحدث عادة عند استنفاد جميع الوسائل التجارية المعقولة لاسترداد الذمم المدينة. ويستند هذا القرار على وجود مؤشر بأن الطرف المقابل لم يعد قادراً على سداد الالتزام أو بأن عوائد بيع الضمان لن تكون كافية لسداد الذمة المدينة. ويجري الشطب جزئياً عندما يكون جزء من الذمم المدينة غير قابل للتحصيل. ولكن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تخضع لإجراءات التنفيذ لاسترداد المبالغ المستحقة. إذا كان المبلغ الذي سيُشطب أكبر من مخصص الخسارة التراكمي، يقيد الفارق بشكل مباشر في بيان الدخل ولا يُقيد في حساب مخصص الخسارة. وأي مبالغ تسترد لاحقاً تقيد في بيان الدخل.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تُراجع الأصول غير المالية الخاضعة للإهلاك أو الإطفاء لقيود الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن المبلغ المقيد قد لا يكون قابلاً للتحصيل. ويقيد انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة المقيدة للأصل المبلغ القابل للتحصيل. والمبلغ القابل للتحصيل هو القيمة العادلة للأصل ناقص تكاليف البيع أو قيمته في الاستخدام، أيهما أعلى. لأغراض تقييم انخفاض القيمة، تجمع الأصول في أدنى مستوى يوجد فيه تدفقات نقدية قابلة للتحديد بصورة منفصلة (وحدات توليد النقد). ويُقيد انخفاض القيمة في بيان الدخل تحت بند "مصاريح أخرى" ويُقيد مقابل القيمة المقيدة للأصل المعني في بيان الوضع المالي. تراجع الأصول غير المالية التي انخفضت قيمتها، باستثناء الشهرة التجارية، للتأكد من احتمال عكس الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة تقارير مالية.

التعرض لمخاطر الائتمان

يُحدد وزن نسبي لتعرض الشركة لمخاطر البنوك المحلية وغيرها من الشركات التابعة لمورغان ستانلي وفقاً للجدول ٧-٢ أدناه.

الجدول ٧-٢: فئات التعرض للمخاطر وأوزان المخاطر

درجة جودة الائتمان	١	٢	٣	٤	٥ و غير مصنف
ترجيحات المخاطر	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٥٠%

لا يوجد تصنيف ائتماني متاح لتعرض الشركة للمؤسسات والأصول الأخرى، ومن ثم تم تعيين ترجيح مخاطر بنسبة ٧١٤٪. يُرجى الرجوع إلى الملحق الثاني للاطلاع على ملخص ترجيحات المخاطر لتعرضات الأنشطة غير التجارية.

متطلبات حالات التعرض الكبيرة

تشير التعرضات الكبيرة إلى متطلبات رأس المال التي تغطي المخاطر الناتجة عن التعرضات المركزة لطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة.

تتبع الشركة إجراءات إدارية ومحاسبية سليمة وإجراءات رقابة داخلية كافية لتسجيل جميع حالات التعرض الكبيرة. وتتبع الشركة قواعد الكفاية المالية التي تضمن من خلالها عدم تجاوز تعرض الشركة لطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة المرتبطة بنسبة ٢٥% من قاعدة رأس مالها.

لا تملك الشركة مبالغ تعرض كبيرة في دفترها التجاري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تملك الشركة مبلغ تعرض كبير واحد فقط في الأنشطة غير التجارية التي تتعلق بالأموال المودعة لدى أحد البنوك المحلية وتعتبر معفاة وفقاً لقواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية. يتم الإفصاح أدناه عن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية ("إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية") للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بناءً على المبالغ المقيدة للأصول المالية والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن أن تضطر الشركة إلى دفعه فيما يتعلق بالأدوات المالية غير المقيدة التي تعتقد الشركة أنها عرضة للمخاطر الائتمانية. لم تبرم الشركة أي اتفاقيات لإدارة تعرضها للمخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد لدى الشركة أي تعرض كبير ناشئ عن عناصر غير مقيدة في قائمة المركز المالي.

يبين الجدول ٣-٧ أدناه إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية مصنفاً بحسب الأنواع الرئيسية للتعرض للمخاطر الائتمانية:

الجدول ٣-٧: إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية
ألف ريال سعودي

إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية بحسب الأنواع الرئيسية
أنماط التعرض للخسارة

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٢٧٣,٠٥٤	٢٦٦,٠٦٣	الأشخاص والمصارف المرخص لها
١,٧٩٧	٢,٤١٤	الشركات
٢٨,٤٣٧	٢٦,٢٥٩	أصول أخرى
٣٠٣,٢٨٨	٢٩٤,٧٣٦	المجموع

التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية

تمارس الشركة أعمالها في المملكة العربية السعودية فقط وليست لديها أي محفظة استثمارية خارج المملكة. ولكن هناك بعض الذمم المدينة المتعلقة برسوم مجموعة مورغان ستانلي. ويشمل التعرض للمخاطر الائتمانية بصفة رئيسية الذمم المدينة بين الشركات والودائع لدى المصارف المحلية والذمم المدينة من الشركات. يبين الجدول ٤-٧ أدناه تفصيلاً للمخاطر الائتمانية حسب المناطق الجغرافية.

الجدول ٤-٧: التعرض للمخاطر الائتمانية
ألف ريال سعودي

المحفظة

٢٠١٩	٢٠٢٠	المنطقة الجغرافية			المحفظة
		اليابان	المملكة المتحدة	المملكة العربية السعودية	
٨	٨			٨	نقد في الصندوق/عهددة المصاريف الثرية
٢٦٥,٨٧٥	٢٥٩,٨٥٥			٢٥٩,٨٥٥	ودائع/حسابات جارية لدى البنوك المحلية
٧,١٧٩	٦,٢٠٨	٦٥	٦,١٤٣		المستحقات من الأشخاص والمصارف المرخص لهم
١,٧٩٧	٢,٤١٤			٢,٤١٤	المستحقات من الشركات
٢,٢٠٠	٢,٥٥٨			٢,٥٥٨	النفقات المدفوعة مسبقاً والدخل المستحق
١٩,٣٩٩	١٩,١٧٩			١٩,١٧٩	أصول متداولة أخرى
٦,٨٣٠	٤,٥١٤			٤,٥١٤	الأصول الثابتة الملموسة
٣٠٣,٢٨٨	٢٩٤,٧٣٦	٦٥	٦,١٤٣	٢٨٨,٥٢٨	المجموع

يبين الجدول ٥-٧ تفاصيل الأصول والالتزامات حسب الاستحقاق التعاقدية.

الجدول ٥-٧: تفصيل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

المحفظة	أقل من ١٢ شهراً	أكثر من ١٢ شهراً	٢٠٢٠	٢٠١٩
نقد في الصندوق/عهدة المصاريف النثرية	٨	٨	٨	٨
ودائع/حسابات جارية لدى البنوك المحلية	٢٥٩,٨٥٥	٢٥٩,٨٥٥	٢٥٩,٨٥٥	٢٦٥,٨٧٥
المستحقات من الأشخاص والمصارف المرخص لهم	٦,٢٠٨	٦,٢٠٨	٦,٢٠٨	٧,١٧٩
المستحقات من الشركات	٢,٤١٤	٢,٤١٤	٢,٤١٤	١,٧٩٧
النفقات المدفوعة مسبقاً والدخل المستحق	٢,٥٥٨	٢,٥٥٨	٢,٥٥٨	٢,٢٠٠
أصول متداولة أخرى	١٩,١٧٩	١٩,١٧٩	١٩,١٧٩	١٩,٣٩٩
الأصول الثابتة الملموسة	٤,٥١٤	٤,٥١٤	٤,٥١٤	٦,٨٣٠
الشهرة والأصول غير الملموسة	٥٧	٥٧	٥٧	٨٠
أصول ضريبية مؤجلة	٣,٧٤٠	٣,٧٤٠	٣,٧٤٠	٣,٤٩١
إجمالي الأصول	٢٩٠,٢٢٢	٨,٣١١	٢٩٨,٥٣٣	٣٠٦,٨٥٩
ذمم دائنة تجارية ومن العملاء	(٩,١٦٥)	(٧٣٩)	(٩,٩٠٤)	(٣٦,٩٧١)
الالتزامات الأخرى	(١٥,٤٥٦)	(٥٤٦)	(١٦,٠٠٢)	(١١,٩٩٢)
الالتزامات المتعلقة بالإيجار	(٢,١٦٠)		(٢,١٦٠)	
الزكاة وضريبة الدخل	(٨٣٠)		(٨٣٠)	(١,٣٠٥)
الالتزامات الأخرى المتداولة	(٢٧)		(٢٧)	
الالتزامات الأخرى غير المتداولة				(١٣٨)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	(١٠,١٦٨)	(١٠,١٦٨)	(١٠,١٦٨)	(٧,٧٩٠)
إجمالي الالتزامات	(٢٧,٦٣٨)	(١١,٤٥٣)	(٣٩,٠٩١)	(٥٨,١٩٦)
الصافي	٢٦٢,٥٨٤	(٣,١٤٢)	٢٥٩,٤٤٢	٢٤٨,٦٦٣

مقدار التعرض لانخفاض القيمة

لا تقوم الشركة بأي استثمارات عقارية، ويُضاف التعرض لانخفاض القيمة المتعلق بالذمم المدينة بدلاً من النفقات العامة إلى المشروعات وتكون واجبة السداد من قبل العملاء. بلغ التعرض لانخفاض القيمة في الشركة الذي له مخصص كامل ويتعلق بمخصص ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها ٣٨,٦٩٥ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٣٨,٦٩٥ ريال سعودي).

يبين الجدول ٦-٧ أدناه تفاصيل حركة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

الجدول ٦-٧: الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها	
ألف ريال سعودي	
٢٠٢٠	٢٠١٩
حركة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	
المخصص - من بداية العام	(٣٩)
المشطوب خلال العام	-
رسوم العام	(٣٢)
المخصص - في نهاية العام	(٣٩)

الحماية من المخاطر الائتمانية

يبين الجدول التالي أدناه "التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة" و"تخفيف التعرض للمخاطر الائتمانية" بالتفصيل مبالغ التعرض قبل وبعد الحماية من المخاطر الائتمانية المقترنة بكل درجة من درجات جودة الائتمان بخصوص الأنشطة غير التجارية، فضلاً عن مبالغ التعرض التي يتم خصمها من رأس المال:

التصنيفات طويلة الأجل للأطراف المقابلة

ليس لدى الشركة أي تعرضات داخل أو خارج الميزانية على المدى الطويل.

التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة

الجدول ٧-٧: التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة

درجـة جودة الائتمان	١	٢	٣	٤	غير مصنف
ستاندر أند بورز	A-1، A-1+	A-2	A-3	أقل من A-3	غير مصنف
فيتش	F1، F1+	F2	F3	أقل من F3	غير مصنف
موديز	P-1	P-2	P-3	ليس مصنفًا على أنه Prime	غير مصنف
كابيتال إنتلجنس	A1	A2	A3	أقل من A3	غير مصنف
فئة التعرض					
تعرضات الميزانية العمومية					
ألف ريال سعودي					
الأشخاص والمصارف المرخص لهم					
-	٢٥٩,٨٥٥ *	٦,٢٠٨ **	-	-	-
الشركات					
٢,٤١٤	-	-	-	-	-
أصول أخرى					
٢٦,٢٥٩	-	-	-	-	-
المجموع					
٢٨,٦٧٣	٢٥٩,٨٥٥ *	٦,٢٠٨ **	-	-	-

* الإيداع لدى المصرف السعودي المحلي

** الذمم المدينة بين الشركات (من مورغان ستانلي إنترناشيونال) - التصنيف A-2 حسب ستاندر أند بورز.

تخفيف المخاطر الائتمانية

يشمل تعرض الشركة للمخاطر الائتمانية بصورة أساسية الذمم المدينة بين الشركات والودائع لدى المصارف والذمم المدينة بدلاً من الرسوم والعمولات والتعويض عن نفقات المشروع. لا تغطي الضمانات أي من التعرضات.

ودائع الشركة المصرفية هي لدى بنوك ذات سمعة جيدة، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية محدودة. المخاطر الائتمانية المتعلقة بالذمم المدينة بين الشركات ليست كبيرة وتتنوع على عدد من الأطراف المقابلة. بما أن الذمم المدينة من الأطراف المرتبطة هي من شركات تابعة مستقرة ماليًا، فإن الشركة لا تعتبر أن هناك أي مخاطر تخلف عن سداد الأرصدة المستحقة من الأطراف المرتبطة.

٨. مخاطر السوق

تشير مخاطر السوق إلى المخاطر التي يؤدي فيها التغير في مستوى واحد أو أكثر من أسعار السوق أو معدلاته أو مؤشرات أو تقلباته الضمنية (تقلبات أسعار الأداة الأساسية المقدرة من أسعار الخيارات) أو ارتباطاته أو عوامل السوق الأخرى، مثل السيولة في السوق، إلى خسائر في مركز الشركة أو المحفظة التي تمتلكها.

وتعد إدارة المخاطر السوقية الصحيحة جزءًا لا يتجزأ من ثقافة مجموعة مورغان ستانلي. تتحمل وحدات الأعمال ومكاتب التداول المتنوعة مسؤولية ضمان الشفافية بشأن مخاطر السوق الجوهرية، ومراقبة الامتثال للحدود المعمول بها، وتصعيد تركيزات المخاطر لموظفي الإدارة العليا المختصين.

هذا وتشمل مخاطر السوق عددًا من العوامل المختلفة من بينها مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر الأسهم. ويمكن أن تخضع معاملة واحدة أو منتج مالي لأي عدد من هذه المخاطر.

مخاطر أسعار الفائدة هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار الفائدة. وقد تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن الاحتفاظ بالأصول والالتزامات - الحقيقية أو العينية - بتواريخ استحقاق أو تواريخ إعادة تسعير مختلفة، مما يسبب التعرض للتغيرات في مستوى معدلات الربح.

تعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأصولها والتزاماتها. إن استثمارات وتمويل الشركة هي في الغالب سعر فائدة ثابت ويتم الاحتفاظ بالأصول والالتزامات ذات الصلة بالتكلفة المطفأة. ومن ثم، فإن التعرض لتحركات أسعار الفائدة من حيث القيمة العادلة ليس أمرًا جوهريًا ولم يقدم تحليلًا لمدى حساسية أسعار الفائدة.

مخاطر العملة هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الفورية. وقد تتعرض قيمة محفظة الشركة التي تمتلك منتجات تستند إلى عدد من العملات لهذه المخاطر عند تحويلها إلى العملة الأساسية للمحفظة. وتنشأ مخاطر العملات أو الصرف الأجنبي من المركز المفتوح، سواء الطويل أو القصير، في العملات الأجنبية، مما يسبب التعرض لتغير في سعر الصرف ذي الصلة. وقد ينجم ذلك عن الاحتفاظ بالأصول بعملة واحدة تموّل بواسطة الخصومات بعملة أخرى، أو عن تجارة العملات الأجنبية الفوري أو المستقبلي أو تبادل العملات أو مستقبل العملة أو خيار العملة والتي لا تتطابق مع عقد الموازنة.

مخاطر الأسهم هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار الأسهم. وتنشأ مخاطر الأسهم عن الاحتفاظ بالمركز المفتوح، سواء الطويل أو القصير، في الأسهم أو الأدوات القائمة على الأسهم، وبالتالي التسبب في التعرض للتغير في سعر السوق الخاص بالأسهم أو الأدوات القائمة على الأسهم. وقد ينشأ هذا التعرض عن الاحتفاظ بالأسهم الفعلية، أو مشتقات الأسهم، أو موازنة المؤشر. وبالإضافة إلى توقعات أداء الشركة، فإن أسعار الأسهم هي الأخرى حساسة للبيانات الاقتصادية العامة وتوقعات أداء القطاع.

لا تحتفظ الشركة بأي مراكز لأسهم ملكية في الدفتر التجاري لديها، وبالتالي فإن تعرضها لمخاطر السوق يقتصر على مخاطر الصرف الأجنبي. وتستخدم الشركة إطار الركيزة الأولى المعتمد من هيئة السوق لحساب متطلبات رأس المال المتعلقة بمخاطر العملات استناداً إلى صافي المركز المفتوح بالعملة (انظر الجدول ٨-١ أذناه). ونظراً لأن الشركة محدودة التعرض خارج إطار عملات مجلس التعاون الخليجي التي من المتوقع أن تظل مرتبطة بالدولار الأمريكي، فإن مستويات التقلب ليست كبيرة.

الجدول ٨-١: الأنشطة التجارية

ألف ريال سعودي

المخاطر	التعرض	متطلبات رأس المال
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠
١,٩٧٢	١٣,٠١٢	٢٧٩
الصرف الأجنبي		

تراجع الشركة التعرض لمخاطر السوق على أساس دوري. يؤيد فريق التمويل في الشركة قياس مخاطر السوق، ويرصد التعرض ويُعد التقارير بشأنه لموظفي الإدارة العليا المختصين.

٩. المخاطر التشغيلية

تُشير المخاطر التشغيلية إلى مخاطر التعرض للخسارة أو تضرر سمعة الشركة جراء عدم تناسب العمليات المتبعة والعاملين والأنظمة أو قصور أي منها أو جراء أحداث خارجية (مثل الاحتيال والسرقة، والمخاطر القانونية ومخاطر الامتثال أو الهجمات الإلكترونية أو الأضرار التي تلحق بالأصول المادية). تُشير المخاطر التشغيلية إلى فئات حدوث المخاطر التالية بحسب ما هو مُحدد في معايير بازل المتعلقة برأس المال: الاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي وممارسات التوظيف والسلامة في مكان العمل؛ والعملاء، والمنتجات والممارسات التجارية؛ وتعطل الأعمال وفشل النظام؛ والضرر بالأصول المادية؛ والتنفيذ، والتسليم وإدارة العمليات.

وقد يتم تحمل مخاطر تشغيلية على نطاق أنشطة الشركة بالكامل، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل (مثل المبيعات والتداول) ووظائف مراقبة الدعم (مثل تكنولوجيا المعلومات وتجهيز التجارة) والوظائف القانونية ووظائف الامتثال.

تتعرض الشركة للمخاطر التشغيلية؛ بما في ذلك فشل أنظمة التشغيل أو الأمان أو خرقها أو تعطيلها بأي شكل آخر مما قد يؤثر سلباً على أعمالها أو سمعتها.

عند حساب متطلبات رأس المال الداخلي للشركة للمخاطر التشغيلية بموجب الركيزة الأولى، تطبق الشركة النموذج المحدد من قبل هيئة السوق الذي يستخدم الحد الأقصى للمتطلبات الرأسمالية المحسوبة وفق منهجية المؤشر الأساسي والمنهجية القائمة على الإنفاق.

إطار المخاطر التشغيلية

وضعت الشركة إطاراً للمخاطر التشغيلية لتحديد قياس المخاطر في جميع أنحاء الشركة ومراقبتها وإدارتها.

يستند إطار المخاطر التشغيلية للشركة إلى سياسة وإجراءات المخاطر التشغيلية لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا التي يتم تجديدها سنوياً على الأقل وذلك لتوضيح التصميم والتنفيذ الحاليين لإطار إدارة المخاطر التشغيلية للشركة (الإطار) بشكل واضح.

وتشمل العناصر الأساسية لإطار منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ما يلي: تقبل المخاطر وتحملها؛ وتقييم المخاطر ومعالجتها؛ وإدارة حوادث المخاطر التشغيلية وبيانات حوادث الصناعة؛ ومقاييس المخاطر التشغيلية؛ وقياس المخاطر ونمذجة المخاطر التشغيلية؛ والإبلاغ والتصعيد. وتحدد الإجراءات الأساسية العمليات الرئيسية التي يركز عليها الإطار بالتفصيل، وعلى وجه الخصوص: إجراءات الإبلاغ والتصعيد المتعلقة بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

إدارة المخاطر والسيطرة عليها

تقر الشركة بأن المخاطر التشغيلية تبقى جزءاً متأصلاً في منتجاتها وأنشطتها وعملياتها وأنظمتها وبالتالي لا يمكن إلغاؤها بشكل كامل. تدير الشركة مخاطرها التشغيلية ضمن الإطار العام للمخاطر.

وتُستخدم مجموعة متنوعة من عمليات التعامل مع المخاطر وإجراءات الحد منها لإدارة التعرض للمخاطر التشغيلية. ويشمل ذلك تطبيق إطار إداري قوي، وإنشاء برنامج شامل لإدارة المخاطر والتأمين ضدها، بالإضافة إلى تبني مختلف أنواع أنشطة التخفيف وذلك نظراً لاتساع نطاق المخاطر التشغيلية وتنوعها.

وتشمل الأمثلة على هذه الأنشطة تعزيز الدفاعات ضد الهجمات السيبرانية؛ واستخدام الاتفاقات والعقود القانونية لنقل التعرض للمخاطر التشغيلية والحد منها أو أيهما؛ وبذل العناية الواجبة؛ وتنفيذ سياسات وإجراءات معززة؛ وضوابط التجهيز الإداري الاستثنائي؛ والفصل بين الواجبات.

تعمل وحدات العمل ووظائف الدعم، بالتشاور مع فريق إدارة مخاطر مجموعة مورغان ستانلي، على تحديد جميع المخاطر التشغيلية الجوهرية واتخاذ القرار بشأن ما إذا كان يتعين استخدام الإجراءات المناسبة للتحكم بالمخاطر و/ أو تخفيف حدتها أو قبول هذه المخاطر.

تماشياً مع قبولها للمخاطر، ووفقاً لمجموعة مورغان ستانلي، تستمر الشركة في تركيزها على أربعة مجالات لتحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها والإبلاغ عنها، وهي بإيجاز: تحديد المخاطر التشغيلية الرئيسية؛ وإطار المخاطر التشغيلية؛ وإدارة المخاطر التشغيلية؛ ومعلومات إدارة المخاطر التشغيلية وتصعيدها.

تتوافق سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية للشركة مع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية لمجموعة مورغان ستانلي وتشمل التصعيد إلى موظفي الإدارة العليا الملائمين. ويعد إشراف الإدارة العليا من ضمن المتطلبات الرئيسية لإثبات التزام الشركة بإدارة المخاطر. ومن أجل المساعدة على أن يكون الإشراف على عملية إدارة المخاطر إشرافاً مناسباً، فمن اللازم إنشاء تقارير دورية تسم بالموضوعية والاستقلال بشأن حالة المخاطر التشغيلية.

حيث تُعد تقارير رسمية ربع سنوية لاطلاع الإدارة المحلية ومجلس الإدارة على حالة المخاطر داخل الشركة. كما تقدم الشركة تقريراً حول مخاطرها التشغيلية إلى إدارة المخاطر التشغيلية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا التي تشرف على جميع المكاتب في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

تحديد أكبر المخاطر التشغيلية لشركة مورغان ستانلي السعودية

وقد وضعت الشركة إرشادات توجيهية مُصنفة إلى عوامل رئيسية وراء وقوع المخاطر التشغيلية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالعاملين، والمخاطر المرتبطة بالعمليات، والمخاطر المرتبطة بالأنظمة، والمخاطر المرتبطة بالأحداث الخارجية، وتدير المخاطر وفقاً لذلك.

راجعت الشركة أكبر المخاطر التشغيلية التي حددتها إدارة المخاطر التشغيلية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا واعتمدت ما ينطبق منها على الشركة وحددتها استناداً إلى المعلومات التاريخية والمتاحة. تراجع الشركة عناصر بيانات المخاطر التشغيلية من أجل فهم المخاطر ضمن وحدات العمل ووظائف الدعم. وتشمل هذه العناصر، على سبيل المثال لا الحصر، بيانات الخسائر الداخلية وخسائر الصناعة وتقارير المراجعة الداخلية والمراجعة التنظيمية والملاحظات والمبادرات الرئيسية للبنية التحتية. وأكبر المخاطر التشغيلية التي حُددت للشركة هي:

- تعطل الأعمال واستمراريتها
- ممارسات التوظيف
- أخطاء التقارير التنظيمية والمالية
- الهجمات السيبرانية
- أخطاء التداول الإلكتروني
- سلوك السوق ونزاهته وملاءمة العميل
- الجريمة المالية
- أخطاء المعاملات
- السرقة والاحتيال غير السيبرانيين
- التداول غير المصرح به
- تصميم المنتج والعناية الواجبة والإفصاح
- مخاطر الجهات الخارجية

تقييم رأس المال

الركيزة ١

تُحتسب حاليًا متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية بموجب المنهجية القائمة على الإنفاق حيث تُطبق رسوم رأس مال مخاطر بنسبة ٢٥% على النفقات العامة للشركة. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغ رأس مال الشركة وفقًا للمنهجية القائمة على الإنفاق ٢٢,١١٥,٧٤٢ ريال سعودي (٢٠١٩: ١٩,٥٧٨,٤٣٧ ريال سعودي).

الركيزة ٢

تدرك الشركة أن المنهجية القائمة على الإنفاق ليست مقياساً قائماً على المخاطر، وبالتالي تحدد أكبر المخاطر التشغيلية بناءً على المعلومات التاريخية والمتاحة. تحتفظ الشركة برأس مال كافٍ لتغطية متطلبات زيادة رأس المال بالإضافة إلى متطلبات الركيزة الأولى.

١.٠. مخاطر السيولة

تُشير مخاطر السيولة إلى مخاطر عدم قدرة الشركة على تمويل عملياتها بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال أو صعوبة تسهيل أصولها. تشمل مخاطر السيولة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية دون التعرض لتعطل كبير في الأعمال أو لضرر كبيرة بسمعتها قد يهدد قدرة الشركة على الاستمرار.

وتسير الشركة على سياسة تتمثل في المحافظة على مستوى عالٍ من السيولة من خلال الإدارة النشطة والحذرة للأصول والالتزامات. وعلى الشركة التزامات ضئيلة مقارنة بإجمالي الأصول ومعظم الأصول تنحصر في أصول عالية السيولة.

تراقب الشركة مخاطر السيولة من خلال إطار عمل خاص بسياسة إدارة مخاطر السيولة والتمويل يعمل على:

- ضمان إدارة جوانب السيولة بالشركة والمحافظة عليها بشكل يتوافق مع بيان مخاطر الأصول بالشركة ومستوى تحملها للمخاطر.
- رسم معالم هيكل الحوكمة من أجل الإشراف على مخاطر السيولة من خلال تحديد أدوار مجلس الإدارة والإدارة العليا في عملية إدارة مخاطر السيولة.

إطار عمل السيولة التنظيمية

يحدد إطار عمل السيولة المطلوبة مبلغ السيولة التي يجب أن تحتفظ بها مجموعة مورغان ستانلي في البيئات العادية والمضغوطة من أجل ضمان عدم تأثر وضعها المالي وسلامتها بشكل عام سلبيًا جراء العجز (الفعلي أو المتصور) عن الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة لها في موعدها. ينظر إطار عمل السيولة المطلوبة في متطلبات السيولة الأكثر تشددًا من أجل الوفاء بجميع القيود التنظيمية والداخلية على المستوى الموحد وعلى مستوى الكيان القانوني.

أصدرت هيئة السوق المالية لوائح تحوطية بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ (الموافق ١٧ صفر ١٤٣٤ هـ) بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ. وفقاً للمادة ٥٧ من قواعد الكفاية المالية، يجب على الشركة إدارة مخاطر السيولة وفقاً للأحكام الواردة في الفصل ١٨ والفصل ١٩ والملحق ٨ من قواعد الكفاية المالية.

إستراتيجية مخاطر التمويل والسيولة

يتمثل الهدف الرئيسي لأنشطة السيولة والتمويل بالشركة في ضمان توفير سيولة كافية في مجموعة كبيرة من البيئات السوقية والأوضاع المربكة المحتملة. لضمان قدرة الشركة على تحمل ضغط السيولة ومواصلة تمويل أعمالها المستمرة والوفاء بالتزاماتها المالية بدون إصدار ديون غير مضمونة، فقد وضعت الشركة إطار عمل قوي لإدارة مخاطر السيولة ("إطار عمل إدارة مخاطر السيولة").

ويقوم إطار إدارة مخاطر السيولة بالشركة على العناصر الرئيسية التالية التي اضطلعت بها الشركة لضمان إدارة شؤونها المالية بشكل يعمل على تقليل مخاطر عرقلة الأعمال التجارية للشركة التي قد ينشأ عنها خلل في توافر موارد التمويل بها.

تقييم مخاطر السيولة: يتضمن التقييم العام لمخاطر السيولة قسمين: المؤشرات المبكرة ونتائج اختبار ضغط السيولة. وقد تم وضع لوحة معلومات لتقييم مخاطر السيولة (يُشار إليها باسم "لوحة المعلومات") لرصد المخاطر العامة للسيولة بالشركة. مؤشرات البيئة التشغيلية هي معايير تساعد الإدارة على تحديد علامات الإنذار المبكر بشأن الضغط الناتج عن التغيرات في بيئة السوق وسلوك الأطراف المقابلة الذي قد يشير إلى مخاطر سيولة محتملة للشركة. تصنف مؤشرات البيئة التشغيلية إلى مؤشرات عادية ومرتفعة وعالية وحرجة.

تحمل المخاطر: حافظت الشركة على درجة منخفضة من تحمل مخاطر السيولة من أجل ضمان تمتعها بمستوى سيولة يكفي لتغطية الالتزامات التعاقدية والحالات الطارئة في حالة ضغط السيولة على مدار عام واحد.

تقارير مخاطر السيولة. يقوم فريق التمويل في الشركة بتجميع لوحة المعلومات التي تتضمن افتراضات اختبارات الضغط المحدثة ورفع التقارير إلى الرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة بشكل نصف سنوي. يوافق مجلس الإدارة على سياسة مخاطر السيولة ولوحة المعلومات ويعتمدها بصورة سنوية.

اختبار الضغط

وضعت الشركة مجموعة من السيناريوهات والافتراضات بقصد استخدامها في قياس مخاطر السيولة على مدار فترات زمنية على المدى القريب والبعيد. اختبارات الضغط هي عبارة عن عملية تطويرية تُراجع وتُنقح بمرور الوقت وتهدف إلى معرفة ما سيحدث في حالة حدوث تقلبات في الأسواق.

ويعمل فريق التمويل السعودي على تحديث الافتراضات الخاصة باختبارات الضغط بشكل نصف سنوي. وتخضع للمراجعة من جانب الرئيس التنفيذي ولجنة التدقيق ثم تُعتمد من قبل مجلس الإدارة على أساس سنوي.

تستخدم الشركة نموذج تدفق نقدي مبسط لتقييم تعرضها لمخاطر السيولة ورفع التقارير بذلك بصفة دورية. ويتضمن النموذج إيرادات ومصاريف متوسطة شهرية ستؤثر على التدفق النقدي خلال مدة زمنية بين ١٨ إلى ٢٤ شهراً. كما يتضمن النموذج أي تدفقات خارجية محتملة غير متكررة في شهر معين (مثل دفعات الضرائب والمكافآت والإيجار). ويُطبق ضغط على الإيرادات وفقاً للسيناريوهات المذكورة في الجدول ٩،٢ من أجل معرفة وضع سيولة الشركة في كل سيناريو محدد.

إدارة التمويل

تدير الشركة تمويلها بطريقة تقلل من مخاطر عرقلة أعمال مجموعة مورغان ستانلي وعمليات الشركة. في حالة ضغط السيولة، ستسعى الشركة إلى تنفيذ عملياتها بطريقة تضمن تسوية جميع التزاماتها تجاه دائئيتها المستحقة خلال هذه الفترة في موعد استحقاقها وتقديم دعم الشركة لهذا الغرض بالقدر اللازم.

وفي حال تصنيف أي سيناريو من سيناريوهات اختبارات الضغط الخاصة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية بتصنيف عالي أو حاد في لوحة المعلومات، فسوف تقوم إدارة التمويل في الشركة بما يلي:

- تصعيد الأمر لفريق التمويل الإقليمي وإدارة المؤسسة المحلية وخزينة مجموعة مورغان ستانلي.
- سوف يقرر فريق التمويل الإقليمي وخزينة مجموعة مورغان ستانلي حسبما تُفضي إليه المناقشات ما إن كان يتعين اتخاذ التدابير اللازمة لضخ مزيد من السيولة بالشركة ومبلغ التمويل المطلوب والأطر الزمنية لتحقيق ذلك.
- الحصول على المشورة من المراجعين الخارجيين/مستشاري الضرائب المحليين/مستشاري القانون والامتثال بشأن أي من المتطلبات التنظيمية المحلية.
- إطلاع لجنة المراجعة بالشركة بالخطوات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة حاجة الشركة إلى التمويل.
- تزويد مجلس الإدارة بالأسباب وراء تمويل سيولة الشركة والخيارات المتاحة لهذا التمويل من أجل اعتمادها.
- الحصول على تصديق من الجمعية العامة للشركة بمبلغ التمويل قبل اتخاذ خطوات أخرى.
- بعد موافقة الجمعية العمومية للشركة، سوف يكون هناك نقاش بين كل من خزينة مجموعة مورغان ستانلي وفريق التمويل الإقليمي بشأن خطوات الحصول على التمويل المطلوب الذي تمت الموافقة عليه.

تقييم مخاطر السيولة

يبين الجدول ١-١٠ لوحة المعلومات الخاصة بتقييم مخاطر السيولة التي تستعين بها الشركة لتقييم مخاطر السيولة لديها.

التصنيف	الجدول ١-١٠: معدل السيولة معدل السيولة* (بالمضاعفات)
عادي	< أو يساوي ٢
مرتفع	< أو يساوي ١,٥ ولكن أقل من ٢
عالي	< أو يساوي ١ ولكن أقل من ١,٥
حاد	١ >

*معدل السيولة: الأصول الحالية / الالتزامات الحالية

أظهرت الشركة وضعًا قويًا للسيولة في عام ٢٠٢٠. واعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تضاعف معدل السيولة بمقدار ١٠ أضعاف.

الوضع النقدي

يوضح الجدول ٢-١٠ الوضع النقدي خلال الاستعراض الأخير. ويقوم هذا السرد على سيناريوهات الضغط المتعلقة بعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي المطبقة على مدار فترة زمنية تبلغ ٢٤ شهرًا:

التصنيف	الجدول ٢-١٠: سيناريو الضغط ألف ريال سعودي سيناريو الضغط	الوضع النقدي التقديري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ *
عادي	الأزمة الجيوسياسية	٢٣٢,٩٤١
عادي	الأزمة الأوروبية	١٨٠,٦٠٦
عادي	الأزمة المالية	١٨١,٥٨٤

*الوضع النقدي بختام فترة الأربع وعشرين شهرًا

١.١ الملحق ١: متطلبات رأس المال

٢٠٢٠

فئة التعرض	التعرضات	الأصول المرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال
ألف ريال سعودي			
المخاطر الائتمانية			
الأشخاص والمصارف المرخص لهم	٢٦٦,٠٦٣	٥٣,٢١٣	٧,٤٥٠
الشركات	٢,٤١٤	١٧,٢٣٣	٢,٤١٣
أصول أخرى	٢٦,٢٥٩	١٥٨,١٥٥	٢٢,١٤١
إجمالي التعرضات داخل الميزانية العمومية	٢٩٤,٧٣٦	٢٢٨,٦٠١	٣٢,٠٠٤
متطلبات مخاطر التعرض المحظورة			
إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية	٢٩٤,٧٣٦	٢٢٨,٦٠١	٣٢,٠٠٤
مخاطر السوق			
مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية	١,٩٧٢	المركز القصير	٣٩
إجمالي التعرضات لمخاطر السوق	١,٩٧٢		٣٩
المخاطر التشغيلية			
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال			٢٢,١١٦
الفائض / (العجز) في رأس المال			٥٤,١٥٩
نسبة (وقت) إجمالي رأس المال			٢٠١,٤٨٦
			٤,٧٢

١.٢ الملحق ٢: ترجيحات المخاطر لتعرضات الأنشطة غير التجارية

ترجيحات المخاطر	الأشخاص والمصارف المرخص لهم	الشركات	أصول أخرى	إجمالي التعرضات بعد اتفاقيات المقاصة وتخفيف المخاطر الائتمانية	إجمالي ترجيحات المخاطر
%٠	-	-	٨	٨	-
%٢٠	٢٦٦,٠٦٣	-	-	٢٦٦,٠٦٣	٥٣,٢١٣
%٥٠	-	-	-	-	-
%١٠٠	-	-	-	-	-
%١٥٠	-	-	-	-	-
%٢٠٠	-	-	-	-	-
%٣٠٠	-	-	٧,٠٧٢	٧,٠٧٢	٢١,٢١٨
%٤٠٠	-	-	-	-	-
%٥٠٠	-	-	-	-	-
*%٧١٤	-	٢,٤١٤	١٩,١٧٩	٢١,٥٩٣	١٥٤,١٧٠
متوسط ترجيحات المخاطر	%٢٠	%٧١٤	%٦٥٨	%٥١٤	%٥١٤
الاستقطاعات من قاعدة رأس المال					
-					

*بما في ذلك التعرضات المحظورة

١٣. الملحق ٣: قائمة الاختصارات

المدة	تعريف
BCP	خطة استمرارية الأعمال
BIA	منهجية المؤشر الرئيسي
مجلس الإدارة	مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية
CAM	نموذج كفاية رأس المال
CAR	نسبة كفاية رأس المال
CEO	الرئيس التنفيذي
CMA	هيئة السوق المالية
CRM	تخفيف المخاطر الائتمانية
لوحة المعلومات	لوحة معلومات تقييم مخاطر السيولة
DPD	الأيام المتأخرة
EAD	التعرض في حالة التقصير
EBA	منهجية قائمة على الإنفاق
ECL	الخسارة الائتمانية المتوقعة
EIR	معدل العائد الفعلي
EMEA	أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا
الصرف الأجنبي	الصرف الأجنبي
GCC	مجلس التعاون الخليجي
IAD	قسم التدقيق الداخلي
ICAAP	عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IT	تكنولوجيا المعلومات
المملكة	المملكة العربية السعودية
LGD	الخسارة الناشئة عن التقصير
LRM	إدارة مخاطر السيولة
MSSA	مورغان ستانلي السعودية
MS	مورغان ستانلي
MS Group	مجموعة مورغان ستانلي
NOP	صافي المركز المفتوح
OEIs	مؤشرات بيئة العمل
ORD	إدارة المخاطر التشغيلية
PD	احتمالية التقصير
PRs	قواعد الكفاية المالية
RWA	الأصول المرجحة بالمخاطر
S&P	ستاندر د أند بورز
ريال	الريال السعودي
SEC	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية
SICR	زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية
SOCPA	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
TORs	أكبر المخاطر التشغيلية
USA	الولايات المتحدة الأمريكية
دولار	دولار أمريكي